تواصل الهدوء الحذر في منطقة خفض التصعيد بإدلب.. ومقتل قيادي من رافضي فتح «M4»

مصدر ميداني لـ«الوطن»: الميدان تحت سيطرة الجيش وملتزمون بـ«اتفاق موسكو»

حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن – وكالات

تواصل الهدوء الحذر في منطقة وقف الأعمال القتالية بريفي حماة وإدلب أمس لليوم الثالث عشر، مع تأكيد مصدر ميداني، أن الوضع الميداني تحت سيطرة الجيش العربي السوري ولم يستطع الإرهابيون رغم محاولاتهم المستميتة أن يحدثوا فيه أي تغيير. وبينما واصل هؤلاء الإرهابيون عرقلة تسيير دوريات روسية تركية مشتركة على الطريق الدولية «إم ٤»، قتل متزعم في أحد تنظيماتهم الرافضة لفتح الطريق بتفجير سيارته.

وبيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الهدوء شمل يوم أمس مختلف المحاور بريفي حماة الشمالي الغربي وإدلب الجنوبي الشرقي، ولم يسجل حتى ساعة إعداد هذه المادة أي خرق أو حدث ملفت.

وأكد المصدر، أن «الوضع الميداني تحت سيطرة وحدات الجيش العربي السوري العاملة بأرياف حماة وإدلب، ولم تستطع المجموعات الإرهابية رغم محاولاتها المستميتة أن تحدث فيه أي تغيير».

ولفت المصدر إلى أن وحدات الجيش على جهوزية تامة للتصدي للإرهابيين وشن عمليات عسكرية ضدهم في جبل الزاوية وغيره، مع التزامها باتفاق وقف إطلاق النار الذي أُقر في موسكو ودخل حيز التطبيق بالخامس من الشهر الجاري، مؤكداً أن الجيش السوري لن يسمح للإرهابيين بالتمادي والاعتداء على النقاط العسكرية المثبتة بالمنطقة للرصد والمراقبة.

ووفق معلومات «الوطن»، فإن الوضع بالنسبة للطريق الدولي «إم ٤» لم يطرأ عليه أي جديد يوم أمس وحتى ساعة إعداد هذه المادة، وبقي على أوضاعه الراهنة من مواصلة التنظيمات الإرهابية عرقلة تسيير دوريات روسية تركية مشتركة على مساره بشتى الوسائل.

وكان لافتاً أمس مقتل القيادي في ميليشيا «حركة أحرار الشام الإسلامية» المدعو علاء أبو أحمد جراء انفجار عبوة ناسفة في سيارته بمنطقة عين الباردة بريف جسر الشغور غرب مدينة إدلب، وفق ما ذكرت مواقع الكترونية معارضة، رجحت أنه كان من الرافضين لفتح طريق «M4».

وتنضوي «أحرار الشام» فيما يسمى «الجبهة الوطنية للتحرير» الإرهابية التي شكلها مؤخراً الاحتلال التركي من مرتزقته.

في غضون ذلك واصل الاحتلال التركي إدخال المزيد من قواته إلى الأراضي السورية، وذكرت مصادر إعلامية معارضة أن الاحتلال التركي أدخل رتلين عسكريين من معبر كفر لوسين الحدودي إلى مواقعه في إدلب والتي حولها إلى نقاط إسناد ومراقبة متقدمة للمجموعات الإرهابية، مشيرة إلى أن الرتل الأول ضم نحو ٢٠ آلية، في حين ضم الرتل الثاني نحو ٤٠ آلية عسكرية.

كما عمدت قوات الاحتلال التركي إلى إنشاء نقطة جديدة لها في قرية رام حمدان شمال شرق مدينة إدلب، ليصل مع عدد الآليات التي دخلت الأراضي السورية مع استمرار تدفق الأرتال التركية منذ بدء وقف إطلاق النار الجديد إلى ١١٥٠ آلية، بالإضافة لمئات الجنود المحتلين.

على خط موازٍ، ذكرت وكالة «هاوار» الكردية، أن مدفعية جيش الاحتلال التركي قصفت بست قذائف قرية أبين بريف حلب الغربي، ما أدى إلى أضرار مادية بممتلكات المدنيين، فيما أصابت إحدى القذائف مستوصفاً في القرية مسببة أضراراً مادية أيضاً، في حين ذكرت مواقع الكترونية معارضة أن التنظيمات الإرهابية الموالية لتركيا قصفت بالمدفعية قريتي حربل وشيخ عيسى شمال حلب، دون ورود معلومات عن خسائر بشرية.

في المقابل، ذكرت المصادر أن الميليشيات الكردية نفذت قصفاً صاروخياً على مناطق في مدينة عفرين بريف حلب الشمالي الغربي، والمحتلة من قبل النظام التركي ومرتزقته ما أدى لسقوط ٥ قتلى من بينهم مسلح فيما يسمى «الشرطة الحرة» الموالية للاحتلال.

وفي سياق منفصل نشرت حسابات روسية، أمس، فيديو وصوراً جوية التقطت عبر طائرة مسيرة لإحدى نقاط جيش الاحتلال التركي في شير مغار بريف إدلب، واعتبر نشطاء أن ذلك يأتي في معرض الرد الروسي على رصد طائرات تركية مسيرة لقواعد وتحركات القوات الروسية بإدلب.

وكانت حسابات مقربة من وزارة الدفاع التركية نشرت، مقطع فيديو لسلسلة عمليات رصد جوية من قبل طيران الاستطلاع التركي «بيرقدار»، لمنظومات جوية روسية في مناطق شمال غرب سورية، خلال الأيام الماضية، وتظهر اللقطات المتداولة، عمليات رصد دقيقة وتتبع لتحركات أنظمة الدفاع الجوي الروسية، وتنقلها ضمن منطقة إدلب، ومراقبة حركتها لحين نصبها وتشغيلها.

وحدات الجيش السوري في ريف إدلب (سانا – أرشيف)

السعدون أكد دراسة عدة مشاريع تنموية للمناطق المحررة حديثاً لتمويلها من الحكومة

جهد كبير ينتظر المعنيين في محافظة إدلب لإعادة المهجرين إلى قراهم ومدنهم

وكالات

عمل وجهد كبير ينتظر المعنيين بمحافظة إدلب خلال العام الجاري من أجل إنجاز المشاريع الخدمية التي تسهم في تسهيل عودة الأهالي إلى قراهم ومدنهم التي هجروا منها بسبب الإرهاب بعد أن حرر الجيش العربي السوري مساحات واسعة من المحافظة خلال الفترة الماضية، وفق ما ذكرت وكالة «سانا».

القائم بأعمال المحافظ محمد فادي السعدون أوضح حسب الوكالة، أن المحافظة قامت بإجراء الكشف على كل المؤسسات الخدمية والدوائر الحكومية في مدينتي خان شيخون والتمانعة وإجراء الدراسات اللازمة وتقدير الأضرار وتعمل على رفع الأنقاض من الشوارع وإصلاح الصرف الصحي والطرق الرئيسية.

ولفت السعدون إلى العمل مع المنظمات الدولية من أجل المساهمة في إعادة الإعمار في خان شيخون وخاصة إعادة تأهيل محطة تلعاس التي تغذي المدينة وريفها بالمياه وتأهيل المركز الصحي فيها، مشيراً إلى أنه تم مؤخراً تجهيز مدرستين بشكل إسعافي في المدينة من أجل استقبال الطلاب الذين عاد أهلهم إلى المدينة.

وأشار إلى الانتهاء من تقدير الأضرار التي لحقت بمدينة معرة النعمان بفعل الاعتداءات الإرهابية وانه يتم حالياً العمل على رفع الأنقاض وتنظيف الشوارع والتجهيز لعملية إعادة الإعمار للمؤسسات الحكومية وتم بالتعاون مع الطرق المركزية تأهيل الطريق الدولي السريع حماة– حلب ضمن الحدود الإدارية لمحافظة إدلب، حيث تمت إزالة السواتر وإصلاح كل الحفر في الطريق وعقد عدة اجتماعات مع أصحاب المنشآت من أجل استثمارها وإعادتها للخدمة.

وأشار إلى أنه تمت دراسة عدة مشاريع تنموية للمناطق المحررة حديثاً من الإرهاب لتمويلها من الحكومة، إضافة إلى تشغيل عدد من محطات الوقود لتخديم الآليات التي ستمر من الطريق الدولي، وتمت دراسة إمكانية تزويد البلديات التي تحررت مؤخراً بالآليات اللازمة من جرارات وآليات نظافة للقيام بواجبها بشكل جيد.

وعن المناطق التي تحررت العام الماضي مثل سنجار والقرى التابعة لها، أكد السعدون أنه تم افتتاح ٤٨ مدرسة وشعبة أحوال مدنية في سنجار وأبو الضهور ومحكمة مدنية، في حين سيتم قريباً افتتاح ثلاثة مراكز صحية في حوا وسنجار وحميمات الداير.

كما تمت حسب السعدون تغطية الريف المحرر بآبار ومناهل مياه ويتم حالياً العمل بالتعاون مع المنظمات الدولية على إيصال المياه لمنطقة حميمات الداير، موضحاً اننا «نعمل حالياً على تأهيل عدة مراكز لاستلام الأقماح في سنجار ومعرة النعمان وسراقب لتخفيف الأعباء عن الفلاحين وتجهيز مركز أعلاف في خان شيخون».

ولفت إلى أن المكتب التنفيذي وضع خطة لنقل عدة دوائر حكومية إلى خان شيخون، حيث تم تجهيز الناحية أواخر العام الماضي، في حين أن كوادر مؤسسة المياه ومجلس المدينة موجودون هناك وكذلك عمال المخابز ويتم تجهيز البنية التحتية لنقل كل الدوائر الحكومية إلى خان شيخون تباعاً.

وأشار إلى أن هناك دوائر بحاجة إلى اتصالات وشبكة انترنت للعمل مثل المالية والمصارف والنقل، مؤكداً أنه يتم العمل على تجهيز البنية التحتية للمدينة لنقل الدوائر إليها مؤقتاً ريثما يتم تحرير مركز مدينة إدلب.

وبين السعدون أنه تم وضع خطة مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وعدد من المنظمات الدولية من أجل إقامة دورات محو أمية مكثفة، إضافة إلى دورات التوعية والتثقيف حول كيفية التعامل مع مخلفات الحرب والتأهيل النفسي.

ودعا السعدون الجهات المعنية إلى زيادة مخصصات المحافظة من مادة المازوت بسبب دخول أراض زراعية جديدة في الخدمة وزيادة عدد أسطوانات الغاز بعد تحرير مناطق جديدة وعودة السكان إليها، مشيراً إلى ضرورة إعادة تأهيل محطتي المحروقات التابعتين لاتحاد الفلاحين من أجل إدخالهما في الخدمة.

قائد عسكري: سيناريوهات الميدان جاهزة إذا بقي «M4» مغلقاً

وكالات

أكّد قائد عسكري في ريف اللاذقية، أن الجيش العربي السوري وضع مخططات لسيناريوهات عسكرية في حال إخفاق المسار السياسي لتنفيذ «اتفاق موسكو»، ضمن المهل الزمنية المحددة، موضحاً أن إخفاق النظام التركي في تنفيذ الاتفاق وإبعاد الإرهابيين عن طريق اللاذقية –حلب الدولي المعروف بـ«أم ٤»، سيعيد النشاط الميداني لثلاثة محاور قتالية.

وكالة «سبوتنيك» الروسية وفي تقريراً لها قالت: «تبدو مسافة ٢٥٠ كم التي تفصل حلب عن اللاذقية بعيدة المنال في السياسة، وغير معبدة ميدانياً على عكس ما تسعى تركيا لتسويقه لدى روسيا على أنها الضامن الأول في تلك المنطقة».

واعتبرت الوكالة، أن الاتفاق السياسي الذي فرضه الرئيس فلاديمير بوتين أثناء لقائه رئيس النظام التركي رجب طيب اردوغان، في موسكو قبل نحو أسبوعين، لم ينجز بند فتح طريق حلب – اللاذقية إلا من طرف الدولة السورية.

ولفتت إلى أن تعنّت التنظيمات الإرهابية المسلحة متعددة الجنسيات المنتشرة على جانبي الطريق، يستدعي سيناريو شبيهاً بما جرى عليه الحال في رحلة فتح طريق حلب – دمشق الدولي وخاصة بعدما أعلنت التنظيمات الإرهابية المتشددة المصنفة ضمن لوائح الإرهاب، رفض التفاوض الذي وصفته بـ«المخزي»، وأبدت استعدادها لخوض جولة جديدة من ما أسمته «الجهاد»، منعاً لافتتاح المقطع الإستراتيجي من طريق اللاذقية – حلب الممتد من سراقب شرقاً، مروراً بمدن وبلدات النيرب وأريحا ومحمبل فجسر الشغور، وصولاً إلى مناطق سيطرة الجيش العربي السوري بريف اللاذقية الشمال الغربي.

ونقلت الوكالة عن القائد العسكري في ريف اللاذقية، أن الجيش العربي السوري أبعد الحلول العسكرية في الوقت الراهن، وأوقف إجراءاته الهجومية بريف إدلب، بعدما اقتربت قواته المتقدمة من محور سهل الغاب نحو الحدود الجنوبية لمدينة أريحا، كما سجلت تلك المتقدمة من جبل الزاوية، تقدماً كبيراً على الاتجاه الجنوبي لمدينة جسر الشغور.

وأشار القائد العسكري، إلى أن المرحلة الحالية تتسم بالدقة التي تقتضي تغليب الحلول السياسية على الميدان، وترك المجال مفتوحاً لاختبار قدرة النظام التركي على إرضاخ المجموعات الإرهابية الموجودة على طريق اللاذقية – حلب، مشيراً إلى أن المنطقة هي الأكثر حساسية وتشهد وجوداً كثيفاً لتنظيمات إرهابية متعددة الجنسيات مدرجة على قوائم الإرهاب العالمي، وفي مقدمتها تنظيمات «جبهة النصرة» و«الحزب الإسلامي التركستاني»، و«حراس الدين» و«جماعة الألبان» و«أنصار التوحيد»، وتنظيمات أخرى أقل شأناً، موضحاً أن جميعها تتخذ من مدن جسر الشغور وأريحا وريفيهما مقرات لـ«إماراتها».

وحول البدائل المحتملة لفتح الطريق في ظل التعنّت الشديد لتنظيم «النصرة» وحلفائه، وخاصة بعد قيامه بتفجير الجسور على هذا الطريق، والاستمرار بإطلاق الصواريخ نحو قرى وبلدات منطقة سهل الغاب، أكد القائد العسكري، أن الحلول العسكرية حاضرة وأن هناك قراراً صارماً من القيادة بالرد على أي خرق مسلح بري أو صاروخي وخاصة في مناطق خطوط التماس عند جسر الشغور المتاخمة لريف اللاذقية.

وكشف القائد العسكري، أن الجيش العربي السوري وضع مخططاته لسيناريوهات عسكرية في حال إخفاق المسار السياسي، مشيراً إلى أن إخفاق النظام التركي ضمن المهل الزمنية المحددة، وفي حال استمر ذلك ولم يتم التسليم السلمي للطريق ومحيطه على مسافة ٦ كم، وتسيير الدوريات المشتركة وإبعاد المسلحين نحو الحدود السورية التركية، فإن ثلاثة محاور ستعاود نشاطها الميداني.

وأوضح أن المخططات المعدة لأسوأ الاحتمالات، تعتمد على تقسيم الطريق إلى قطاعات ٣ ساخنة، الأول عند الحدود الإدارية المشتركة بين حلب وإدلب عبر القوات المرابطة في مدينة سراقب، والثاني من جبل الزاوية باتجاه مدينة إريحا جنوب إدلب، أريحا، في حين الثالث «من ريف اللاذقية نزولاً نحو منطقتي بداما وجسر الشغور، كما تبقى بعض محاور سهل الغاب مرتبطة بمسير العملية».

وبين القائد العسكري أن خروقات الإرهابيين ما زالت موجودة وبوتائر محدودة، منوهاً إلى وجود محاولات مستمرة لاستهداف محيط مدينتي القرداحة وجبلة في ريف اللاذقية بالصواريخ، وكان آخرها قبل يومين عبر إطلاق رشقات صاروخية من تلال كباني.

وأوضح، أن هذه الهجمات لاقت رداً فورياً على مصدر الإطلاق، كون المنطقة تخضع لسيطرة خالصة للتنظيمات الإرهابية، وانسجاماً مع الأوامر الصارمة بالرد الفوري والحاسم على أي خروقات رغم قرار وقف إطلاق النار في المنطقة.

وتنتشر وحدات الجيش العربي السوري في الوقت الراهن على التلال المطلة على طريق اللاذقية – حلب، وذلك بعدما أزالت حواجزها عن الطريق قبل أيام، وساعدت في تأمين الحماية للورشات التي تعمل على إعادة تأهيل محاوره وجسوره خوفاً من استهدافها من بعض المناطق القريبة التي تسيطر عليها التنظيمات الإرهابية.

قولاً واحداً

«كورونا»: مقاربة سياسية

مازن جبور

فيروس كورونا المستجد، المعلن وباءً عالمياً من قبل منظمة الصحة العالمية، والذي جعل العالم يهرع لمقاومته والوقاية منه، أثار وسيثير هواجس وأسئلة كبرى على المستويات كافة والسياسية منها بشكل خاص.

يتجه فيروس كورونا لأن يصبح فاعلاً مؤثراً في السياسة الدولية باعتباره يضع النظام العالمي أمام تحديات كبرى ناتجة عن قصور هذا النظام، إذ إنه لم يمتلك الإمكانات لمواجهة الوباء المنتشر بسرعة هائلة، بل إن التعاون الدولي مع الصين التي سجلت البدايات الأولى لانتشار الوباء فيها، وبالنظر إليها باعتبارها دولة منافسة للغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأميركية فإن العالم وقف متفرجاً بانتظار انهيار الصين اقتصادياً وبشرياً، في موقف لا إنساني.

بمقابل ذلك مثلت الصين باستجابتها على المستوى الرسمي والشعبي للمرض نموذجاً حضارياً يحتذى به دولياً، ومن خلال تقديمها المساعدة للدول الموبوءة وعلى رأسها الغربية منها وبشكل خاص إيطاليا، قدمت أنموذجاً إنسانياً لن ينساه عالم ما بعد كورونا، الذي سينظر إلى الصين وفق نموذج أمة حضارية قادرة على قيادة العالم.

إلا أنه وأياً تكن الاستجابة الحالية للوباء فإن النتائج المترتبة عليه عالمياً على المستوى السياسي ستبقى رهينة المقدرة على إيجاد اللقاح له، بمعنى أن الدول المتقدمة علمياً حالياً تتنافس على إيجاد اللقاح وبشكل خاص روسيا وأميركا والصين، ويبدو هذا واضحاً من كثرة التصريحات التي تخرج على لسان مسؤولي الدول الثلاث منذ بداية انتشار الفيروس والتي تتعاظم يوماً بعد يوم، وكان واضحاً أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب تقصد أن يسيء للصين فأطلق على فيروس كورونا تسمية الفيروس الصيني، في محاولة لنسب الوباء الذي حل بالبشرية إلى الصين.

من جهة أخرى تبقى فرضية أن الفيروس مصطنع وأن انتشاره مفتعل قائمة، على الرغم من التخبط الصيني في التصريحات إذ أشارت تصريحات أولية من قبل بكين في البدايات الأولى لانتشار الفيروس في ووهان إلى العثور على مستوعبات مواد بيولوجية مستخدمة حديثاً بالقرب من القنصلية الأميركية في المدينة الصينية، ليصدر لاحقاً تصريحات صينية تنفي احتمالية أن يكون الفيروس مصطنعاً وأن يكون انتشاره مفتعلاً، لتخرج مؤخراً تصريحات عن وزارة الخارجية الصينية تشير إلى احتمالية إدخال الجيش الأميركي للفيروس إلى الصين، مما يضعنا مجدداً أمام فرضية المؤامرة لتفسير ظاهرة فيروس كورونا المستجد.

المقاربة السياسية لخطر انتشار وباء كورونا على المستوى السوري تحيلنا إلى التفكير بمجموعة من الخطوات التي يفترض على الدولة السورية المطالبة بها أو الاستعداد لمواجهتها، وأن تستند في كلتا الحالتين إلى تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية «OCHA» بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية «WHO» الصادر بتاريخ ١١ آذار الجاري كمنطلق في تحديد مطالبات الدولة السورية من المجتمع الدولي الذي تشن بعض دوله حرباً إرهابية عليها منذ تسع سنوات.

أشار التقرير الأممي بما يخص حالة فيروس كورونا المستجد «كوفيد١٩» في الجمهورية العربية السورية إلى أن تقييم مستوى الخطر مرتفع جداً، وذلك نظراً لتفشي الوباء في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط وانتشاره السريع، وخاصة في الدول ذات الحدود المجاورة لسورية، إضافة إلى عوامل أخرى كالأعداد الكبيرة للاجئين، والمهجرين داخلياً، مستوى الخطر المرتفع جداً تقابله قدرة محدودة إلى متوسطة في الاستجابة والتأهب، وهنا كان من الجدير بالتقرير الأممي وبالمنظمات التي أعدته أن تشير إلى أن محدودية الاستجابة ناتجة عما سببته الحرب الإرهابية على سورية من دمار للاقتصاد والبنية التحتية، بالإضافة إلى ما سببته العقوبات الاقتصادية الجائرة أحادية الجانب وسرقة الخيرات السورية وصرف موارد الدولة على مكافحة الإرهاب من ضعف لدى الدولة السورية في القدرة على إعادة إعمار القطاعات الخدمية الرئيسية وعلى رأسها القطاع الصحي.

وبناءً على ما سبق ينبغي المطالبة بمجموعة المتطلبات الرئيسية لرفع مستوى الاستجابة لوباء كورونا، ومنها:

أولاً: رفع العقوبات الاقتصادية أحادية الجانب عن سورية والشعب السوري.

ثانياً: المطالبة بخروج كل القوات الاحتلالية الأجنبية غير الشرعية من سورية وعودة سيطرة الدولة السورية على كامل أراضيها وتقديم المساعدات الأممية العاجلة لإعادة تأهيل البنى التحتية في تلك المناطق لعودة المهجرين.

ثالثاً: التعاون بين الدولة السورية ومنظمة الصحة العالمية على ضبط وضع فيروس كورونا في مخيمات النازحين خارج مناطق سيطرة الدولة السورية.

رابعاً: حصول الدولة السورية على تعويضات عاجلة من الدول التي قادت ودعمت الحرب على سورية وبشكل خاص من الدول التي سرقت الخيرات السورية وعلى رأسها أميركا وتركيا، بغية استخدام تلك التعويضات في الاستعدادات لمواجهة الوباء.

خامساً: مطالبة الدول الأجنبية باستعادة مواطنيها من مسلحي التنظيمات الإرهابية وعائلاتهم الموجودين في سورية.

رجّح تقدم الجيش للسيطرة على المناطق المحيطة بـ«M4»

موقع أميركي: أردوغان يواجه معضلات كبيرة في إدلب

وكالات

اعتبر موقع «المونيتور» الأميركي، أن النظام التركي يواجه معضلات كبيرة في إدلب، وأنه متردد في كبح التنظيمات الإرهابية المدعومة منه، وخاصة التي تعرقل فتح الطريق الدولي «M4»، مرجحاً أن يتقدم الجيش العربي السوري لتحرير تلك المناطق المحيطة بالطريق.

وأوضح الموقع في تقرير له، أن «الصفقة»، التي أُبرمت في موسكو في ٥ آذار الجاري، دعت إلى وقف الأعمال العدائية (وقف إطلاق النار في إدلب)، بشرط استمرار القتال ضد التنظيمات الإرهابية، وكذلك إعادة فتح الطريق السريع M٤ وإنشاء ممر أمني بعمق ٦ كيلومترات على جانبي الطريق، وتم تحديد ١٥ من ذات الشهر كموعد لبدء الدوريات الروسية التركية المشتركة على طول امتداد بين بلدة ترمبة على بعد كيلومترين إلى الغرب من سراقب، وبلدة عين الحافر، بعد أن اتفقت وزارة الدفاع الروسية ووزارة دفاع النظام التركي على التفاصيل، وذلك وفق وكالة «هاور» الكردية.

وأوضح الموقع أنه قبل بدء الدوريات، قام مسلحون من ميليشيا «أنصار الإسلام»، وهي محسوبة على تنظيم «القاعدة»، بحرق الإطارات على الطريق «M4»، وإغلاقه.

وقامت الشرطة العسكرية الروسية وقوات الاحتلال التركي بأول دورية مشتركة في ١٥ من الشهر الجاري، لكن المهمة كانت بعيدة عن السلاسة، وبينما قالت وزارة دفاع النظام التركي: «إن المهمة نُفذت»، قالت وزارة الدفاع الروسية إن الدوريات المشتركة توقفت بسبب «الاستفزازات» من الجماعات المتطرفة، لافتة إلى أن «الإرهابيين حاولوا استخدام المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، كدروع بشرية».

وفي تذكير بأن الوضع ليس بهذه البساطة حسب تصور النظام التركي، قالت وزارة الخارجية الروسية في اليوم التالي: «إن المسلحين في إدلب لم يلتزموا بوقف إطلاق النار، واتخذوا إجراءات مضادة في المنطقة».

ورأى الموقع، أن الدوريات هي أسهل جزء من خطة العمل المشتركة، وحتى إذا حدثت في المنطقة المحددة، فهذا لا يعني أن «M4» قد أعيد فتحه بأمان.

وأشار إلى أن النظام التركي «يواجه معضلات كبيرة في إدلب، وهو متردد في كبح التنظيمات الإرهابية التي يدعمها، وسمح لها باستخدام حدود بلاده»، لافتاً إلى أن ظهور تلك التنظيمات على قائمة النظام التركي الخاصة بالجماعات الإرهابية، بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة، لم يغير موقفه الفعلي منها على الأرض.

وأضاف: إن أردوغان وعد أنه يمكنه استخدام نفوذه على تلك التنظيمات عندما أبرم صفقات مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في أستانا وسوتشي وموسكو، وأنه يمكن تحقيق اتفاق سوتشي في أيلول ٢٠١٨ وملحقاته الأخيرة في موسكو، إما من خلال إقناع المتطرفين أو استخدام القوة ضدهم.

ولفت الموقع إلى أن الخيار الأول أخفق في أن يؤتي ثماره في الماضي، وبحكم ردود الفعل القاسية لتلك التنظيمات، فإنه لن يؤتي ثماره في الوقت الراهن أيضاً، أما الخيار الثاني، فإنه ينطوي على خطر جذب عداوة المسلحين إلى النظام التركي، وفي حال لم يستخدم الأخير القوة ضد جماعاته، فهذا من شأنه أن يثبت في كل التقارير بأن النظام التركي يدعم تلك التنظيمات الإرهابية.

وتساءل الموقع: إلى متى يمكن أن تستمر هذه الحالة من ضبط النفس المتبادل؟ مرجحاً أن يتقدم الجيش العربي السوري للسيطرة على المناطق التي تقع تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية خلف حدود ٦ كيلومترات من الممر الآمن نحو جبل الزاوية.

وخلص الموقع إلى القول: «لا توجد أي إشارة ولا خريطة طريق تشير إلى أنه يمكن للأطراف الوفاء بالتزاماتها في إدلب من دون استخدام القوة».

آليات للاحتلال التركي في مدينة النيرب في ريف إدلب (أ ف ب – أرشيف)